TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/20
15 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة العشرون

جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع:
الاتجاهات والقضايا الراهنة

تقرير أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتأثير المؤسسات التجارية على المجتمع. وقد اتخذ مختلف أصحاب المصالح عدداً كبيراً من المبادرات لتقييم تأثير الشركات الاجتماعي، واتخذت الشركات عدداً كبيراً آخر منها للإبلاغ عن هذا التأثير.

واستجابة لهذه التطورات، قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الثامنة عشرة أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات واحدة من المسائل الناشئة في مجال شفافية الشركات التي يمكن مناقشتها في الدورات المقبلة. وكان ذلك بعد صدور توصية الفريق في دورته السابعة عشرة إلى أمانة الأونكتاد بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة الذي يشمل الإفادة عن الجوانب المالية والبيئية والاجتماعية لأنشطة المؤسسات.

وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذه الورقة لتيسر على الفريق النظر في المستقبل في تلك المسألة الناشئة من جديد والمتمثلة في المسؤولية الاجتماعية للشركات وآثارها على المحاسبة والإبلاغ. وهي تقدم عرضاً عاماً لأكثر التعريفات شيوعا للمسؤولية الاجتماعية للشركات والأنشطة الدولية الرئيسية في هذا المجال. كما أنها تحلل العوامل الرئيسية التي تنظم علاقات الشركات بالمجتمع، مثل مدونات قواعد السلوك، والقوانين الدولية والوطنية، ومتطلبات إدارة الشركات، والمخاطر المتعلقة بالسمعة، وضغوط الجماهير والمستثمرين. وعلاوة على ذلك، توجز الورقة الوضع الراهن للتقارير الاجتماعية التي تقدمها الشركات، والمبادرات الكبرى التي اتخذها مختلف أصحاب المصالح للتوصل إلى نموذج مناسب لإعداد التقارير. وتناقش الورقة في النهاية بعض المسائل التي يواجهها معدو التقارير الاجتماعية ومستخدموها، مثل وسائط الإبلاغ، والغرض من التقارير الاجتماعية وشكلها وإمكانية المقارنة بينها، والأهمية النسبية للبيانات المكشوف عنها في تلك التقارير والتحقق منها.

المحتويات

الصفحة

مقدمة **٣**

أولاً - المسؤولية الاجتماعية للشركات ٣

ألف- تعريف ٣

باء - أهمية الموضوع لمعدي تقارير الشركات ومستخدميها ٤

ثانياً - ما ينظم علاقات الشركات بالمجتمع ٥

ألف- المبادرات الدولية الرئيسية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ٥

باء - مدونات قواعد السلوك ٦

جيم- القوانين الدولية والوطنية ٧

دال- إدارة الشركات ٨

هاء - ضغوط الجماهير والخطر على السمعة ٩

واو - ضغوط المستثمرين ١٠

ثالثاً - كشف البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ١٢

ألف- الاتجاهات الحديثة في الإبلاغ الاجتماعي ١٢

باء - مبادرات الإبلاغ الطوعية الحالية للشركات ١٥

رابعاً - القضايا الرئيسية التي يواجهها معدو التقارير ومستخدموها ١٧

ألف- الغرض ١٧

باء - إمكانية المقارنة بين التقارير ١٧

جيم- وسائط الإبلاغ ١٨

دال - الأهمية النسبية ١٩

هاء - التحقق ١٩

خامساً -استنتاجات ٢٠

ثبت المراجع **٢٢**

الحواشي **٢٥**

مقدمة

١- يعد الانشغال بتأثير المؤسسات على المجتمع شاغلا عالميا. وتتزايد تطلعات المستهلكين والموظفين والمستثمرين وشركاء الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بدور الأعمال التجارية في المجتمع. ويجري حالياً وضع مبادئ ومبادئ توجيهية ومدونات قواعد لتنظيم سلوك الشركات.

٢- وتطالب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بالمزيد من الشفافية والمساءلة، على ألا يقتصر ذلك على العمليات التجارية اليومية التي تضطلع بها الشركات، وأن يشمل كيفية تأثير تلك العمليات على المجتمع. ومع ظهور الفضائح المالية والمحاسبية الأخيرة وما لها من تأثير على أسواق رأس المال والمعاشات التعاقدية، أصبحت هذه الشواغل أكثر إلحاحا من ذي قبل.

٣- وعلى الرغم من هذا الاهتمام الواسع، لا يزال من الصعب تقييم تأثير شركة من الشركات على المجتمع، ناهيك عن قياسه بوضع معايير لذلك. فمجموعات أصحاب المصلحة تصمم أدوات للتقييم وفقاً للمعايير، والمنظمات المهنية تجري مراجعات اجتماعية، والحكومات تضع تشريعات تلزم بإعداد التقارير الاجتماعية، وهيئات التصنيف تصنف الشركات، والمؤسسات نفسها تنشر عددا متزايدا من التقارير عن أدائها الاجتماعي. ورغم هذه الجهود الكثيرة، فأصحاب المصالح غير راضين عن التقارير، ويطالبون بالمزيد من المعلومات عن تأثير المؤسسات على المجتمع وكيفية تمشي هذا التأثير مع احتياجات المجتمع.

٤- وتفرض هذه الطلبات الكثيرة بالحصول على معلومات من المستثمرين والمجتمع المدني عبئا متزايدا على المؤسسات التي تسعى جاهدة إلى تلبيتها. ويتزايد التسليم بأن أحد الحلول يتمثل في توحيد أسلوب إعداد الشركات للتقارير، بحيث تقدم لجميع أصحاب المصالح مواد إعلامية كاملة، يمكن المقارنة بينها والتحقق منها.

أولاً - المسؤولية الاجتماعية للشركات

ألف- تعريف

٥- يمنح المجتمع جميع الكيانات القانونية، بما فيها المؤسسات التجارية، "رخصة تشغيل" بالنص على حقوقها وواجباتها في القوانين والأنظمة. وقد كان لتحرير التجارة والعولمة الفضل في تمكين المؤسسات من توسيع نطاق أعمالها، بما يضعها في موقف يجعل لها تأثيراً أكبر على المجتمع. وعلى الرغم من وجود معاهدات واتفاقات واتفاقيات على الصعيد الدولي، فلا توجد مجموعة موحدة من القواعد الدولية لتنظيم أنشطة الأعمال التجارية وتأثيرها على المجتمع. وهذا يعني أنه يجب موازنة قوة الشركات المتزايدة بنوع من الممارسات الأخلاقية في مجال الأعمال التجارية. وفي عالم تضاهي فيه القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات قوة الدول[1]، تجد الحكومات في بعض الأحيان صعوبة في إيجاد توازن بين ضرورة حمايتها لمواطنيها وضرورة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

٦- وتتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات الأعمال الخيرية. فمعظم تعريفات هذه المسؤولية تصفها بأنها تشكل إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من المعايير التي يتعين على المؤسسات الالتزام بها. وفي البلدان التي لا تُفرض فيها التزامات قانونية على المؤسسات، أو التي لا تكون فيها هذه الالتزامات واضحة بالتفصيل، لا بد من أن تبذل المؤسسات، رغم ذلك، جهدا للوفاء بتطلعات المجتمع. ويشمل نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الآثار المباشرة للإجراءات التي تتخذها المؤسسات، فضلاً عن الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها على المجتمع. ولا يزال النقاش دائراً حول مدى إمكانية مساءلة المؤسسات عن هذه الآثار الثانوية.

٧- وترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتباطا وثيقا بمفهوم "التنمية المستدامة". ففي عام ١٩٨٧، خلص تقرير بروتلاند إلى أن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يدوم على المدى البعيد، حيث إنه يتسبب في نفاد الموارد الطبيعية وإيذاء المجتمع. وقد عرّف التقرير "التنمية المستدامة" بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[٣]. ويعتمد مفهوم التنمية المستدامة هذا على ثلاثة عناصر رئيسية هي: حماية البيئة، والنمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، اعتمد زعماء أكثر من ١٠٠ بلد جدول أعمال القرن ٢١، وهو خطة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين. وتتولى لجنة التنمية المستدامة التابعة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي مراقبة الحكومات التي وافقت على تنفيذ هذه الخطة في بلدانها. وقد وصف جدول أعمال القرن ٢١ الشركات عبر الوطنية بأنها تؤدي دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبلدان[٤].

باء- أهمية الموضوع لمعدي تقارير الشركات ومستخدميها

٨- تنشأ التطلعات الاجتماعية عن تزايد أعداد جماعات المصالح، بما فيها أصحاب الأسهم، والموظفون، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمستهلكون، والمجتمعات المحلية التي تباشر فيها المؤسسات التجارية أعمالها. ولا يمكن إطلاق حكم عما يشكل "السلوك المسؤول" في قطاع معين أو موقع معين إلا بإقامة حوار بين أصحاب المصلحة والمؤسسات. وتشكل الشفافية والمساءلة عنصرين أساسيين لهذا الحوار. ونظراً للوضع الراهن الذي يسوده انعدام الثقة بين المجتمع والمؤسسات، فإن ادعاءات الشركات بانتهاك سلوكيات سليمة تقابل بالتشكيك إن لم تكن تدعمها معلومات شاملة يمكن التحقق منها. ويساعد الإبلاغ الأمين عن تأثير إحدى المؤسسات على المجتمع في إعادة بناء الثقة بالبرهنة على أن المؤسسة منفتحة وأنها تتحمل مسؤوليتها عن الأثر المترتب على أفعالها. كما أن هذا الإبلاغ يسهل إقامة الحوار ويتيح لأصحاب المصلحة التعرف إلى المشاكل ووضع حلول لها يمكن أن تقبلها كافة الأطراف.

٩- ويضم مستخدمو الحسابات عادة المديرون الأعضاء في مجالس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمنظمين، والدائنين، والمستثمرين. ويتزايد اهتمامهم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث إن المديرين يخضعون لضغوط من المستثمرين للكشف في الحسابات عما للنفقات والمخاطر والمسؤوليات من تأثير بيئي واجتماعي على أدائهم المالي. ومع نمو عدد صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً، تقتصر ممارسة الضغوط على المطالبة بعدم الاستثمار إلا في المؤسسات التي تستطيع أن تثبت أنها أدمجت المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملياتها. وبما أن هذا النوع من المعلومات يتحول تدريجياً إلى مسألة حيوية للمستثمرين، فلا بد للشركات من أن تكون قادرة على الإفادة عن أدائها البيئي والاجتماعي بأسلوب قابل للمقارنة والتحقق.

١٠- والكشف عن الأداء البيئي والاجتماعي أمر حيوي أيضاً لإدارة هذه المسائل إدارة جيدة. وقد قيل إن تحسن الأداء البيئي يعني زيادة في الكفاءة التشغيلية، ومن ثم زيادة قيمة ما يملكه أصحاب الأسهم[٥]. ومن الأصعب إثبات العلاقة الإيجابية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي، ولكن عددا من نظريات الإدارة يحاول أن يثبتها[٦]. فعلى سبيل المثال، يمكن لتحسين ظروف العمل وإشراك الموظفين في اتخاذ القرارات أن يرفعا الإنتاجية ويحسنا نوعية المنتجات/الخدمات. وهذا يقلل أيضاً من معدلات التغيب. كما أن تحسين بيئات العمل يجتذب الموظفين ويبقيهم في وظائفهم، لا سيما المهرة منهم، ويترتب على ذلك انخفاض تكاليف عامل الدوران والتوظيف والتدريب. ثم إن المستهلكين يتأثرون أيضا بسمعة المؤسسات. فإذا كانت هناك شركتان تنتجان نفس المنتج بنفس السعر، فإن الشركة التي لها سجل جيد في المجالين الاجتماعي والبيئي هي التي تستطيع الإفادة من ذلك لزيادة مبيعاتها والحصول على نصيب أكبر من السوق. ولا يمكن في النهاية إدارة الأداء البيئي والاجتماعي كما ينبغي إلا في ظل تقييم ومقارنة على مدى فترة من الزمن.

ثانياً - ما ينظم علاقات الشركات بالمجتمع

ألف- المبادرات الدولية الرئيسية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات

١١- جرت أعمال على الصعيد الدولي لإيجاد تعريف أفضل لحدود المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد صدرت مبادئ توجيهية للمؤسسات عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتعد مبادرة الاتفاق العالمي التي أطلقتها الأمم المتحدة تحالفاً لوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات، يهدف إلى الترويج لمجموعة منتقاة من هذه المبادئ التوجيهية. ومن المبادرات الأخرى الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي والتي لا تزال في مرحلة مبكرة جداً.

١٢- ووجود عدد متزايد من الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتنامي الإدراك العام بقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية يساعدان المؤسسات على إدراج هذه المسؤولية في الأعمال والعمليات التجارية اليومية. وتتبدى طاقة الابتكار الشديدة من عدد وتنوع المجموعات المنخرطة في وضع هذه المبادرات، ولكن هذه المجموعة لا تنسق فيما بينها، وبالتالي فهي

تسبب الارتباك. على سبيل المثال، تقوم بعض مجموعات أصحاب المصلحة بتصميم أدوات جديدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، فيها ازدواجية لأدوات موجودة، وتمتنع عن العمل على أنواع معينة من الأدوات توجد حاجة ماسة إليها، ومع ذلك يتجاهلها الجميع. وقد بينت دراسة استقصائية جرت مؤخراً عن المبادرات أنه تم وضع طائفة متنوعة من الأدوات لمساعدة المؤسسات على إدراج المسؤولية الاجتماعية للشركات في رؤاها وسياساتها واستراتيجياتها، ولكن أيا منها لم يصمَّم لمساعدة المؤسسات على الإفادة عن تأثيرها على المجتمع. وقد تسبب هذا في اضطراب للمؤسسات التي تصطدم بطلبات من عدد كبير جداً من المبادرات.

باء – مدونات قواعد السلوك

١٣- لا يوجد توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات اختيارية أم إلزامية. وقد اعتُبر، في فترة ما، التنظيم الذاتي ومدونات قواعد السلوك، التي وضعتها الشركات لتحديد مسؤولياتها البيئة والاجتماعية، السبيل إلى التقدم إلى الأمام في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. فقد تزايد عدد مدونات قواعد السلوك زيادة هائلة على مدى العقد الماضي[٨]. وهي تستند إلى المدونات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والحكومات، وتجمعات الصناعات وأصحاب المصالح. غير أن المدونات التي وضعتها الشركات تكون عادة محدودة النطاق والتطبيق. فغالباً ما تعتمدها المؤسسات التي تهتم بصورتها وصورة علامتها التجارية. كما أن العديد من المؤسسات اعتمدت مدونات قواعد سلوك كرد فعل لانتقاد الجماهير لها في أسواق البلدان المتقدمة. وتركز هذه المدونات عادة على قضايا تتصل برفاه السكان في بلدان الشركات أو البلدان المضيفة لها. وهناك خطر في أن يصبح لهذه المدونات، في حالة تطبيقها على الجميع، أثر مدمر على بعض المجتمعات، نظرا للاختلافات الثقافية والاقتصادية الجوهرية. كما يمكن القول إن عدم فرض رقابة على تنفيذ المدونات يقلل من فائدتها في تعديل الأسلوب الذي يجب أن تنتهجه المؤسسات في مباشرة أعمالها[٩].

١٤- والفرق بين مدونة تشكل مجرد ممارسة من ممارسات العلاقات العامة، وأخرى تفرض رقابة حقيقية على عمليات الشركات هو الشفافية والفعالية في تنفيذها وفي أسلوبها في التحقق. وليس لغالبية المدونات آلية للمساءلة أو المتابعة[١٠]. وأكثر عمليات الرقابة هذه شيوعاً، أي توقيع الموظفين التنفيذيين، يُعمل به في أقل من ٤٠ في المائة من الحالات. ولا توجد آليات "للتنبيه" إلا في ٢٠ في المائة من الحالات، كما أن التدريب على الامتثال يشكل أقل من ١٥ في المائة منها. ويجري المديرون استعراضات دورية في أقل من ٣ في المائة من الحالات، ويكون التحقق الخارجي أقل من ذلك أيضاً[١١]. ونظرا لهذا السجل الفقير، يتزايد التسليم بأن مدونات قواعد السلوك الطوعية ليست كافية لضمان أرضية مشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

جيم - القوانين الدولية والوطنية[١٢]

١٥- يتغير الإطار القانوني فيما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الصعيدين الدولي والوطني. وتتزايد المخاطر القانونية التي تتعرض لها المؤسسات بسبب تأثيرها على الناس والبيئة، وأصبح لها تأثير مباشر على المؤسسات التجارية. ويمكن أن تؤدي معرفة شركات التأمين والمستثمرين بالمخاطر القانونية التي تواجهها الشركات إلى ارتفاع أقساط التأمين وزيادة تكلفة رأس المال. كما يمكن أن تؤثر المسؤوليات المحتملة على أسعار الأسهم. وفي هذا السياق، لا بد للشركات من أن تقيّم هذه المخاطر وتديرها، وأن تؤيد التطبيق العالمي لحد أدنى من المعايير المعترف بها دولياً، وذلك على سبيل المثال، في مجال حماية البيئة، فتنشأ بذلك أرضية مشتركة.

١٦- ويغطي المجتمع الدولي، من خلال معاهدات واتفاقات واتفاقيات وسوابق قضائية، مسائل من قبيل حماية البيئة والمستهلك والصحة، والعمل وحقوق الإنسان، والممارسات التجارية النزيهة، وإدارة الشركات. كما أن العديد من الاتفاقيات البيئية يحمّل البلدان الموقعة عليها المسؤولية عن كفالة تطبيق مبادئ معينة[١٣]. ثم إن المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رغم أنها طوعية بالنسبة للمؤسسات، تلزم سياسياً البلدان الموقعة بتعيين نقاط اتصال وطنية يمكن من خلالها التحقيق مع المؤسسات التي لا تمتثل للمبادئ التوجيهية[١٤]. غير أن نقاط الاتصال الوطنية لا يزال عليها أن تعمل بطريقة فعالة. ويتزايد عدد المبادرات التشريعية المتخذة بفضل الضغوط التي تمارسها الجماهير.

١٧- وتطبق قوانين وطنية معينة على نطاق دولي. فقانون المطالبات المتعلقة بالخطأ في حق الأجانب، الساري في الولايات المتحدة، يمكّن المواطنين الأجانب من تقديم مطالبات ضد الشركات عبر الوطنية الأمريكية والشركات الأم الأجنبية المتخذة من الولايات المتحدة مقراً لها عن الأعمال التي تشكل انتهاكا لقانون الشعوب أو المعاهدات التي وقعتها الولايات المتحدة. ويتزايد أيضا تسبب مبادئ المسؤولية المدنية في إثارة نزاعات ضد الشركات الأم لمجموعات الشركات.

١٨- وعلى الصعيد الوطني، تنظم القوانين العلاقات بين المؤسسات والمجتمع بضمان حماية أصحاب الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون والمستهلكون. ويمكن أن تصبح بعض المبادرات الطوعية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، كمدونات قواعد السلوك، ملزمة قانوناً بوصفها معايير دنيا بحكم الواقع. كما أن مخططات وضع الإشارات الاجتماعية وإصدار الشهادات المدرجة في عقود سلسلة التوريد تصبح ملزمة[١٥]. ويمكن التدقيق في مدونات قواعد السلوك المنشورة وتقارير المؤسسات والنشرات الصحفية بموجب القوانين المتعلقة بالادعاءات الكاذبة. ويمكن أيضاً أن تشكل مدونات قواعد السلوك والبيانات العامة المتعلقة بالقيم التي تتبعها مؤسسة ما "التزاماً بناءً"، حيث إنها تفيد بأن المؤسسة تقبل مسؤوليات معينة، فينشأ بهذا تطلع واقعي عند أصحاب المصلحة إلى أنه سيتم الوفاء بهذه المسؤوليات.

١٩- وهناك أيضا بعض التطورات التشريعية في مجال الإبلاغ الاجتماعي. فهناك حكومات معينة تشعر بضرورة زيادة كشف البيانات والشفافية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتكون شروطها، بوجه عام، جزئية في تغطيتها وبيئية بصفة رئيسية أو متصلة بالعمالة. ففرنسا[١٦] وبلجيكا[١٧] تشترطان على المؤسسات وشركاتها التابعة الواقعة في إقليميهما الوطنيين أن تكشف عن المعلومات الإحصائية المتعلقة بالقوى العاملة وتقلباتها، والأجور، والصحة والسلامة، وظروف العمل، والتدريب، وعلاقات العمل، وظروف المعيشة، والتدابير المتخذة من أجل العمالة. كما أن فرنسا تشترط منذ عام ٢٠٠٢ على جميع المؤسسات أن تدرج في تقرير "السوق الأولى" (Premier Marché، أي سوق التداول الفوري للأوراق المالية في فرنسا) المتعلق بمسائل العمالة والمجتمع والبيئة كيفية احترام الشركات التابعة لاتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية، وكيفية قيام الشركات بالترويج لهذه الاتفاقيات بين المتعاقدين معها من الباطن. وهناك بلدان أخرى، مثل الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا، أدخلت شروطاً إلزامية تفرض الإبلاغ البيئي على مؤسسات معينة[١٨].

٢٠- وتنظر المملكة المتحدة حاليا في هذه المسألة كجزء من قانون الشركات المنقح[١٩]، ولكنها لم تتخذ بعد أي قرار في هذا الصدد. ويتضمن الاقتراح الحالي إجراء استعراض إلزامي للأداء التشغيلي والمالي يشمل أهداف المؤسسة واستراتيجيتها والدوافع المحركة لأدائها؛ واستعراض الأعمال التجارية؛ وديناميات العمل؛ ونهج المؤسسة تجاه إدارة الشركة (القيم والهيكل)؛ وبيان بالعلاقات الرئيسية التي يعتمد عليها نجاحها؛ وسياسات المؤسسة وأداءها في مجال القضايا البيئية والأهلية والمجتمعية والاجتماعية والأخلاقية والقضايا المتصلة بسمعتها؛ وما تتسلمه المؤسسة من أصحاب الأسهم وما ترده إليهم. ويطالب قانون المملكة المتحدة للمعاشات التقاعدية لعام ١٩٩٥[٢٠] صناديق المعاشات بالكشف عن "مدى مراعاة الاعتبارات الاجتماعية أو البيئية أو الأخلاقية في اختيار الاستثمارات والإبقاء عليها وإعمالها". كما أن أستراليا وألمانيا وبلجيكا والسويد منها من أخذ بتشريعات مماثلة إلى حد كبير في مجال الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية، ومنها من هو في سبيله إلى ذلك.

دال - إدارة الشركات

٢١- لقد دُفع بإدارة الشركات إلى قمة جدول الأعمال السياسي والخاص بالأعمال التجارية بسبب الفضائح المحاسبية والإدارية الأخيرة، كفضائح إنرون Enron ووورلدكم WorldCom وتايكو Tyco وأهولد Ahold وغيرها. وتحسين إدارة الشركات، إن تم بفعالية، فإنه يضمن فعالية قيادة الشركة وصدقها ومسؤوليتها ومساءلتها. وعلى الرغم من أن البعض لا يزال يحاجج بأن المؤسسات مسؤولة فقط أمام أصحاب أسهمها، فيتزايد تسليم المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الشركات بأن الشركات في حاجة إلى مراعاة كافة أصحاب المصلحة فيها. وتنص مبادئ إدارة الشركات التي اتفقت عليها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال إدارة الشركات)[٢١] على أنه ينبغي لمجالس الإدارة أن تضمن امتثال الشركات للقوانين الواجبة التطبيق، ويُتوقع منها أن تضع في اعتبارها مختلف مصالح أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون والدائنون والمستهلكون والموردون والمجتمعات المحلية[٢٢] . ومع ذلك، فيبدو أن مجالس الإدارة لا تأخذ

جميعها في حسبانها مصالح أصحاب المصلحة أثناء اضطلاعها بمهامها الرئيسية، ومنها توجيه سياسة الشركة ووضع أهداف الأداء. وقد خلصت دراسة استقصائية جرت على ٥٠٠ مؤسسة في المملكة المتحدة إلى أن أربعة فقط من بين كل ١٠ مجالس إدارة هي التي تناقش القضايا الاجتماعية والبيئية، وأن الثُلث فقط لـــه عضو في مجلس الإدارة يحـــيل إلـــيه القضايا البيئية، وأن الخمس فقط لـــه عضو يهتم بالقضايا الاجتماعية[٢٣]. كما أن مجالس الإدارة مســـؤولة عـــن ضمان وضع نظم الرقابة الملائمة، لا سيما تلك التي ترصد المخاطر، بما فيها المسؤوليات البيئية والاجتماعية المحتملة.

٢٢- وتشـــكل المعلومـــات مصدر انشغال رئيسي لمجالس الإدارة؛ إذ يجب تهيئة الفرصة أمام أعضاء المجالس للحصول في الوقت المناسب على معلومات دقيقة ومتصلة باهتماماتهم من أجل دعم اتخاذهم للقرارات. كما أنهم مســـؤولون عن الإشراف على عملية كشف البيانات لأصحاب المصلحة والتواصل معهم، بما يساعد على تحسين فهم الجماهير لهيكل المؤسسة وأنشطتها، وسياسات الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية، وعلاقة الشركة بالمجتمعات المحلية التي تعمل فيها. وهناك عدد من الصكوك، مثل مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورابطة الكومنولث للمبادئ التوجيهية لإدارة الشركات[٢٤]، وتقرير كينغ بشأن إدارة الشركات لعام ٢٠٠٢[٢٥]، ومتطلـــبات الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات الصادر عن فريق الخبراء الحكومي الـــدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التي تشدد على أهمية التواصل مع أصحاب المصلحة. وتوصي هـــذه الصكوك المؤسسات بالكشف عن البيانات المالية والمعلومات غير المالية، بما فيها السياسات المتعلقة بآداب العمل والبيئة وهياكل الإدارة المتصلة بتلك السياسات وعوامل المخاطرة المنظورة وقضايا تتعلق بالموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة والأداء فيما يتصل بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وتأثير هذا الأداء على قدرة المؤسسة على الاستدامة.

٢٣- ويشـــترط بعض أسواق الأوراق المالية الكبرى كشف البيانات غير المالية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والبيئية التي تنتهجها شركات مدرجة في قوائمها وما يتصل بذلك من نظم الإدارة وكذلك عن إدارة الشركات، ومنها ما ينظر في اشتراط ذلك. فسوق الأوراق المالية الأسترالية تشترط على جميع الكيانات أن تدرج في تقاريرها الســـنوية بـــيانات تكشف عن مدى اتباع المؤسسة لأفضل الممارسات التي يحددها مجلس إدارة الشركات التابع لســـوق الأوراق المالـــية الأسترالية[٢٦]. كما أن سوق الأوراق المالية بنيويورك قدمت إلى لجنة الأوراق المالية في نيســـان/أبـــريل ٢٠٠٣ قـــاعدة لتعديل اقتراحاتها في مجال إدارة الشركات، تشتمل على معايير جديدة لإدارة الشركات[٢٧]. ويتولى المجلس حالياً استعراض هذه التوصيات.

هاء - ضغوط الجماهير والخطر على السمعة

٢٤- يترتب على ظهور منظمات غير حكومية قوية، إلى جانب التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات، أن قضايا الإخلال بالمسؤولية تُطرح على الصفحات الأولى من الجرائد، مما يزيد من تعرض سمعة المؤسسات للخطر. ويســـلم مجـــتمع الأعمال التجارية بأن السمعة تشكل أصلا قيما، حيث إنها تؤثر على علاقة الشركة بعملائها

وموظفيها ومستثمريها. ولا بد من أن يضع المديرون في اعتبارهم أن أي سوء تصرف في أي مكان في العالم يمكن أن ينتقل صداه إلى جميع أنحاء العالم وأن يؤثر على مبيعات مؤسستهم وحصتها في السوق ودوران الموظفين وحصولها على رؤوس الأموال وتقييم السوق لها. ولذلك كان من الأهمية بمكان تقييم تعرض السمعة للخطر وإدارته، حيث إن السمعة الحسنة يسهل تلويثها وتصعب استعادتها. وقد كلف فقدان آرثر أندرسون لسمعته في بداية فضيحة إنرون هذه المؤسسة وجودها نفسه.

٢٥- ويطلب العديد من هذه المنظمات غير الحكومية تحلي المؤسسات بالشفافية ومساءلتها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحملة الدولية للحق في المعرفة International Right to know Campaign (IRTK)، وهي تحالف يضم أكثر من ٢٠٠ منظمة من منظمات البيئة والعمل والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، ويقع مقره في الولايات المتحدة. وتطالب هذه الحملة المؤسسات التي تقع مقارها في الولايات المتحدة أو التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية الأمريكية، فضلاً عن شركاتها التابعة الأجنبية وكبار متعهديها، بالكشف عن المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تجريها في الخارج بما يتفق مع قانون الولايات المتحدة للتخطيط لحالات الطوارئ وحق المجتمع المحلي في المعرفة، وغيره من المعايير الأمريكية لكشف البيانات[٢٨].

٢٦- كما أن حملة "انشر عما تدفعه" Publish What You Pay (PWYP) التي طرحها جورج سوروس والتي تتألف من تحالف يضم ١١٠ منظمة غير حكومية تطلب إلى الحكومات ومنظمي أسواق الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية مطالبة مؤسسات النفط والغاز والتعدين الدولية بنشر صافي الضرائب والرسوم والعائدات وغيرها مما يسدد إلى حكومات البلدان التي تعمل بها. وقد وافقت حكومات مجموعة الـ ٨ في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على الأخذ بزمام هذه المبادرة[٢٩]. وفي جلسة عامة بشأن الحملة عقدت في البرلمان الأوروبي في حزيران/يونيه، أعلنت لجنة التنمية والتعاون تأييدها لنهج إلزامي يتوخى الشفافية في المدفوعات التي تسددها شركات النفط والغاز والتعدين للحكومات الوطنية[٣٠].

واو - ضغوط المستثمرين

٢٧- يتزايد اهتمام مؤسسات الاستثمار، إما لأسباب أخلاقية أو بسبب اهتمامها بقدرة استثماراتها على زيادة قيمة ما يملكه أصحاب الأسهم والحفاظ عليها، بأداء المؤسسات الاجتماعي والبيئي وأسلوبها في إدارة المخاطر. وقد أظهرت دراسة جرت مؤخرا لبحث العلاقة بين ممارسة الأعمال التجارية بأسلوب أخلاقي والأداء المالي أن الأداء المالي للمؤسسات التي التزمت بسلوك أخلاقي كان أفضل على المدى البعيد من أداء غيرها من المؤسسات التي افتقرت إلى ذلك الالتزام[٣١]. فقرارات الاستثمار تستند إلى تقارير الشركات، والرقابة الاجتماعية والبيئية التي تجريها وكالات التصنيف، والأرقام القياسية المتعلقة بالاستدامة، مثل الأرقام القياسية المعروفة باسم KLD Domini 400 Social Index (المؤشر الاجتماعي كي. إل. دي. دوميني ٤٠٠)، و Dow Jones Sustainability Index (مؤشر داو جونز للاستدامة)، وFTSE4GOOD Index (مؤشر FTSE4GOOD). وتتتبع هذه الأرقام القياسية الأداء المالي للمؤسسات التي جعلت من الاستدامة محركا رئيسيا لاستراتيجية أدائها لأعمالها.

٢٨- وتبين الأرقام القياسية المتعلقة بالأداء في مجال الاستدامة أن المستثمرين يرون أن للشركات المعرضة أقل من غيرها للمخاطر الاجتماعية والبيئية والأخلاقية قيمة أكبر. وقد تفوق المؤشر الاجتماعي Domini 400، الذي يرصد أداء ٤٠٠ شركة من شركات الولايات المتحدة، في أدائه على مؤشر Standard & Poor 500 بأكثر من ١ في المائة على أساس العائد السنوي وعلى أساس التكييف بحسب المخاطر منذ إنشائه في أيار/مايو ١٩٩٠[٣٢]. كما أن مؤشر داو جونز للاستدامة الذي يرصد ٣١٠ من أكبر الشركات في ٢٣ بلدا قد نما بنسبة ١٨٠ في المائة منذ عام ١٩٩٣، في مقابل ١٢٥ في المائة لمؤشر داو جونز العالمي خلال الفترة نفسها[٣٣]. كما أنه تفوق منذ بدء العمل به في عام ١٩٩٤ على المؤشر العالمي FTSE بنسبة ١٧ في المائة[٣٤].

٢٩- ويتزايد عدد وحجم صناديق الاستثمار الملتزمة أخلاقيا، رغم أنها لا تزال تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأسهم المالية الخاضعة للإدارة. ويعد الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاهاً صاعداً يوحد المستثمرين الساعين إلى الحصول من استثماراتهم على عائدات مالية واجتماعية. وقد زاد مجموع الأصول المعنية بالاستثمار الاجتماعي من ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٤ إلى ٦٣٩ مليارا في عام ١٩٩٥، وأكثر من ٢,٣٤ تريليونا في عام ٢٠٠١. كما أن الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية قد زاد في الولايات المتحدة فيما بين عام ١٩٩٩ و٢٠٠١ في سوق لولاه لكانت راكدة. وفي حين أن مجموع المبالغ المستثمرة في صناديق الاستثمار المشترك قد انخفض بنسبة ٩٤ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠١، إلا أن الانخفاض بلغ ٥٤ في المائة فقط بالنسبة للصناديق الخاضعة لرقابة اقتصادية[٣٥]. وفي أوروبا الغربية، حقق الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية معدلات نمو بلغت ١٠٠ في المائة في السنوات الأخيرة، رغم أنه لا يزال يمثل أقل من ١ في المائة من مجموع الأصول من الأسهم الخاضعة للإدارة[٣٦]. ويتمثل الاتجاه السائد في صناديق الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية في التحول من الرقابة السلبية (أي استبعاد التبغ والخمور والأسلحة، وما إليها) إلى الرقابة الإيجابية الذي يدعم المستثمرون بموجبه المؤسسات المنتجة أو المستخدمة للمنتجات أو وسائل الإنتاج السليمة بيئياً والتي تمارس أعمالها بأسلوب يتسم بالمسؤولية الاجتماعية. ويراعي العديد من طرائق الرقابة هذه المبادئ المتفق عليها دولياً مثل المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإعلان حقوق الإنسان، ومبادئ منظمة العمل الدولية[٣٧].

٣٠- ويمكن أن تتخذ ضغوط المستثمرين أشكالاً أخرى غير الاستثمار الانتقائي. فنشاط أصحاب الأسهم يمثل تكتيكاً آخر متنامياً. فبإمكان أصحاب الأسهم، بوصفهم المالكين لجزء من مؤسسات تُتداول أسهمها تداولاً عاماً، أن يقيموا حواراً مع المديرين من خلال المراسلات أو الاجتماعات، وأن يتقدموا بما يسمى بقرارات أصحاب الأسهم، وهي اقتراحات يقدمها أصحاب الأسهم، فرادى أو جماعات، لمناقشتها والتصويت عليها أثناء الاجتماعات السنوية التي تعقدها الشركات. ويجب أن تحصل الاقتراحات على ٥٠ في المائة من الأصوات لكي تمتثل لها الإدارة. ولا تحقق عادة القرارات المتصلة بمسائل اجتماعية أو بيئية هذه النتيجة، ولكنها تسهم في زيادة الوعي واجتذاب اهتمام وسائط الإعلام وزيادة الضغوط على المديرين التنفيذيين[٣٨]. ومن الصعب تقييم أثر

قرارات أصحاب الأسهم، حيث إن المؤسسات تستطيع اختيار تنفيذ التغييرات التي يقترحها أصحاب الأسهم دون الاعتراف بالضغوط التي خضعت لها لتفعل ذلك[٣٩].

٣١- ويرتفع وعي المصارف أيضا بالمخاطر المتصلة بالسمعة. فقد قامت أربعة مصارف كبيرة، هي إي بي إن أمرو (ABN Amro)، وباركليز (Barclays)، وسيتي بانك (Citibank)، ووست إل بي (WestLB)، بصياغة "مبادئ الإكوادور" المتعلقة بتمويل المشاريع بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولي. وهي مبادئ توجيهية اجتماعية وبيئية لتمويل المشاريع في الأسواق الناشئة، وتشتمل على ضمانات تتراوح ما بين التقييم البيئي والموائل الطبيعية من جانب، والشعوب الأصلية والأطفال والسخرة من الجانب الآخر. وقد انضمت إليها مؤخراً خمسة مصارف أخرى[٤٠] وافقت على الالتزام بهذه المبادئ، ولا تزال أربعة مصارف أخرى تفكر في ذلك[٤١].

ثالثاً - كشف البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

٣٢- تخضع المؤسسات لضغوط متزايدة لكي تقدم تقارير عن تأثيرها على المجتمع وكيفية إدارتها لهذا التأثير. وتحمل هذه التقارير عناوين متنوعة، ولكنه يطلق عليها في الغالب أنها تقارير بيئية و/أو اجتماعية، أو تقارير عن الاستدامة. والتقارير عن الاستدامة أشمل من التقارير البيئية و/أو الاجتماعية، وذلك أولاً لأنها تتضمن تأثير المنظمات الاقتصادي، وثانيا، لأنها لا تكتفي بتقييم تأثير المؤسسة على المجتمع ومقارنة أدائها بمرور السنين، وإنما تقيم أيضاً استدامة عمليات المؤسسة ومنتجاتها من حيث تنمية المجتمع.

٣٣- وبما أن أعمالاً كثيرة قد تطرقت بالفعل إلى الإبلاغ البيئي والتقارير التي يقدمها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، فضلا عن التقارير التي تقدمها المنظمات الأخرى، فستركز هذه الورقة على العناصر الاجتماعية للتقارير.

ألف - الاتجاهات الحديثة في الإبلاغ الاجتماعي

٣٤- اجتذبت المساءلة الاجتماعية الحديثة أول ما اجتذبت انتباه الحكومات والأعمال التجارية والأكاديميين وهيئات المساءلة المهنية في النصف الأول من السبعينات من القرن الماضي[٤٢]. ثم خفت هذا الاهتمام الواسع على مدى النصف الثاني من ذلك العقد، ليظهر من جديد في أعقاب الكوارث البيئية ككارثتي بوبال (Bhopal) وإكسون فالديز (Exxon Valdez). وقد نشرت المؤسسات عدداً متزايداً من التقارير على مدى السنوات العشر الأخيرة. وفي حين أن المؤسسات التي لها آثار بيئية كثيرة كانت من بين أول المقدمين لتقارير عن الأداء البيئي، فقد لحقت بها مؤسسات أخرى تدريجيا في الإقدام على الإبلاغ البيئي. وما دعم هذا الاتجاه الذي كان وراءه اهتمام الجماهير بالبيئة، هو وضع قوانين وأنظمة تقتضي من المؤسسات الإبلاغ عن أدائها البيئي في بلدان مثل أستراليا، والدانمرك، والسويد، وكندا، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة. وقد وُضع العديد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بهيكل التقارير البيئية ومحتوياتها في أوائل التسعينات. فنشر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير

الدولية للمحاسبة والإبلاغ المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي عن التكاليف والالتزامات البيئية، استناداً إلى أفضل الممارسات، لضمان عدم قيام واضعي المعايير باعتماد حلول مختلفة للمشاكل نفسها. كما وضع الفريق مجموعة من خمسة مؤشرات رئيسية للكفاءة البيئية، وكذلك للمساعدة في إجراء توحيد دولي لتقييم كيفية تأثير الأداء البيئي للمؤسسة على نتائجها المالية. وقد عكفت منظمات دولية مثل اللجنة الدولية لممارسات مراجعة الحسابات التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي، ومنتدى المحاسبة الاستشاري التابع للاتحاد الأوروبي، واتحاد المحاسبين الأوروبي على تحري معرفة العلاقات بين الإبلاغ البيئي والمالي[٤٣]. وعلى الرغم من التحرك العام نحو استخدام نموذج موحد لإعداد التقارير، فإن تنوع التقارير يبلغ حداً لا تزال المقارنة في ظله صعبة.

٣٥- وقد أُضيفت على مدى السنوات الخمس الأخيرة مواضيع اجتماعية إلى القضايا البيئية. فاليوم، صارت التقارير البيئية تشكل ٦٤ في المائة من مجموع عدد التقارير الاجتماعية. وكان وراء هذا التطور أيضا اهتمام أصحاب المصلحة، ويقوم بدعمه عدد متزايد من القوانين والأنظمة والمبادئ التوجيهية. وتبين دراسة استقصائية لأكبر ٢٥٠ مؤسسة في العالم وأكبر ١٠٠ مؤسسة في ١٩ بلداً أن عدد المؤسسات التي أصدرت تقارير بيئية أو اجتماعية أو عن الاستدامة من بين هذه المؤسسات في عام ٢٠٠٢ أقل من ٥٠٠ مؤسسة[٤٤]. وهذا يمثل أقل من ١ في المائة من الشركات عبر الوطنية في العالم التي يبلغ عددها ٠٠٠ ٦٥ شركة.

٣٦- ولا يقتصر الإبلاغ على القطاعات الشديدة التأثير كالكيماويات والتعدين، وإنما يصادَف أيضاً في معظم القطاعات الاقتصادية، بما فيها الأغذية والمشروبات، والاتصالات ووسائط الإعلام، والنقل، والمرافق. كما أن الإبلاغ الاجتماعي لا يقتصر على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ولكنه بدأ أيضاً في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا.

٣٧- وتقول المؤسسات المنشأة في الاقتصادات الناشئة التي تقدم تقارير عن القضايا البيئية والاجتماعية إنها تفعل ذلك بسبب تعهدها بالشفافية والمساءلة، ولأن قياس تأثيرها على المجتمع يساعدها على إدارة هذا التأثير. وتتعرض هذه المؤسسات لعدد أقل من الضغوط التي تمارسها الحكومات والمستثمرون المحليون مقارنة بالمؤسسات الواقعة في البلدان الغربية. بل إن بعضها يشكو من أنه لا يلقى أي إفادة بالرأي من منظمات المجتمع المدني في بلدانها، وإن كانت هذه شكوى يشتركون فيها مع المؤسسات التي تقع مقارها في الغرب. كما أن انعدام الضغوط من حكومات البلدان النامية يفيد أفرع الشركات عبر الوطنية التي تصدر عدد قليل منها فقط تقارير عن التزاماتها المحلية وتأثيرها على المجتمعات المحلية. وتأتي الضغوط الخارجية للإبلاغ من سلطات أسواق الأوراق المالية في أوروبا أو أمريكا الشمالية في المقام الأول، ومن الصناديق التي تتسم بالمسؤولية الاجتماعية[٤٥].

٣٨- وتتباين محتويات التقارير الاجتماعية ونوعيتها تباينا كبيرا، فمنها ما يشكل أداة للعلاقات العامة، ومنها تقارير متعمقة تفيد عن بذل جهود حقيقية لإدراج المخاوف الاجتماعية في العمليات اليومية التي تجريها المؤسسات التجارية[٤٦]. وقد خلص تقييم للجودة جرى مؤخرا على ١٠٠ تقرير اجتماعي من أرجاء مختلفة من العالم إلى أنه على الرغم من زيادة متوسط عدد صفحات التقارير بنسبة ٤٥ في المائة، فلم ترتفع جودة التقارير مقارنة بمستوى

جودتها في عام ٢٠٠٠[٤٧]. ويجري عامة تحليل محتويات التقارير الاجتماعية من حيث القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويتضمن الإبلاغ عن الأداء الاقتصادي المرتبات والاستحقاقات، والإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، والاستعانة بالمصادر الخارجية، والبحث والتطوير، والاستثمار في التدريب وغيره من أشكال رؤوس الأموال البشرية، وكلها أمور يمكن تقييمها كمياً. وتتضمن القضايا البيئية تأثير عمليات الإنتاج والمنتجات والخدمات على الهواء والأرض والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان. وتكون عادة تقارير الجودة المتعلقة بالقضايا البيئية أفضل من تقارير الجودة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية، وذلك بفضل وجود عدد من المقاييس البيئية كمؤشرات الكفاءة البيئية التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٣٩- وتتضمن القضايا الاجتماعية عادة الصحة والسلامة في أماكن العمل، ومدى ارتياح الموظفين، والأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركة، فضلا عن حقوق العمال وحقوق الإنسان، وتنوع القوى العاملة، والعلاقات مع الموردين. وكثيراً ما يكون التركيز على كشف البيانات الاجتماعية تركيزاً داخلياً، مع الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالموظفين وصحتهم وسلامتهم والدراسات الاستقصائية عن الموظفين، أكثر من الإبلاغ عن البيانات التي تشمل قضايا المجتمع المحلي والمجتمع بأسره[٤٨]. وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية التي يصعب تحديد مقاييس أداء كمية لها، لا يزال الإبلاغ نادراً ونوعياً. فعلى سبيل المثال، ليس هناك سوى عدد ضئيل من التقارير يغطي حقوق الإنسان، والعلاقات مع الموردين، وعمل الأطفال، وحرية تكوين الجمعيات، والمساومة الجماعية، والتجارة التريهة، وساعات العمل، واستخدام مواطني البلد، وحجم الضرائب المدفوعة ومكان سدادها، وتمويل مخططات المعاشات التقاعدية. وللكشف عن هذه المسائل، بشرط عدم تسبب ذلك في تهديد مركز المؤسسة التنافسي، أهمية بالغة للموظفين والعملاء وحكومات البلدان المضيفة والمستثمرين الملتزمين بالمسؤولية الاجتماعية.

٤٠- ويقوم بعض المؤسسات بالإبلاغ عن الحوار الذي يدور بين أصحاب الأسهم، وهو ما يتمثل عادة في تضمين تقاريرها للبيانات التي يدلي بها أصحاب الأسهم (بعضها سلبي وأكثرها إيجابي)، وما جرى من دراسات استقصائية عن الموظفين، وما عقد من اجتماعات على مستوى المجتمع المحلي ومن منتديات[٤٩]. ومع ذلك، يبدو أن معظم المؤسسات تعتبر الحوار بين أصحاب الأسهم هدفاً في حد ذاته، ونادراً ما تظهر تقاريرها الصلة بين مشاركة أصحاب الأسهم وعمليات اتخاذ القرارات التي تجريها المؤسسة.

٤١- وعلى الرغم من الافتقار إلى معايير مقبولة دولياً لتوفير التصديق على التقارير الاجتماعية، يتزايد عدد المؤسسات التي تلتمس التصديق الخارجي لتقاريرها. وقد تم التحقق في عام ٢٠٠٢ من عدد كبير من التقارير عن طريق أطراف ثالثة، وذلك على التوالي كما يلي: ٢٩ في المائة و٢٧ في المائة عن طريق مؤشر GFT250 ومؤشر أفضل ١٠٠ مؤسسة (Top 100 enterprises)، كما جرى التحقق في ٦٥ في المائة من الحالات عن طريق أحد مكاتب المحاسبة الكبرى[٥٠].

باء – مبادرات الإبلاغ الطوعية الحالية للشركات

٤٢- ينشأ باطراد عدد متزايد من المبادرات الهادفة إلى تقييم تأثير الشركات على المجتمع. وتعرض الهيئات الاستشارية المتخصصة خدماتها على المؤسسات التي ترغب في إصدار تقارير اجتماعية. وتختلف المنهجيات التي يتبعها كل من هذه الهيئات الاستشارية، مما يضمن استمرار المنافسة فيما بينها. وقد أعدت مجموعات أصحاب الأسهم، فضلاً عن هيئات التصنيف وناشري الأرقام القياسية المتعلقة بالاستدامة، عدداً كبيراً من برامج وضع معايير الأداء في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتُمطر هذه الجهات المؤسسات بوابل من الاستبيانات. وتُظهر دراسة استقصائية جرت مؤخرا على المؤسسات الأوروبية أنه على الرغم من أن أكثر من ٨٠ في المائة من ممارسي أنشطة العلاقات مع المستثمرين يعتقدون أن الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يشكل جزءاً رئيسياً من أي برنامج جيد للعلاقات مع المستثمرين، وأن ٧٥ في المائة منهم يرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مهمة في الأسواق الصعودية والهبوطية على السواء، تعترف الغالبية العظمى بأن السأم من الرد على الاستبيانات يمثل مشكلة حقيقية[٥١]. وتطالب المؤسسات بتوحيد المعلومات المطلوبة منها.

٤٣- وتهدف قلة من مبادرات أصحاب المصلحة، وهي تضم عامة ممثلين عن القطاع الخاص، إلى وضع أطر ومؤشرات لإعداد التقارير، يمكنها أن تساعد في توحيد المعلومات المطلوبة. وعلى الرغم من أنها تسهم، كل على حدة، في تحديد مجالات معنية من الإبلاغ الاجتماعي، فإن تنوعها ونطاقها المحدود يعملان ضد إعداد نماذج ومحتويات موحدة. وتتضمن هذه المبادرات مبادرة الإبلاغ العالمية، ومشروع الإبلاغ عن الاستدامة الذي أعده المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والأعمال التجارية في المجتمع المحلي، ومبادرة الإبلاغ عن تأثير الشركات، ومبادرة AA1000 Series التي أعدتها مؤسسة AccountAbility (معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية). ولما كان الهدف من هذا التقرير هو العكوف بالأخص على استعراض المبادرات الحديثة التي تركز على الجوانب الاجتماعية للإبلاغ، فلم تدرَج هنا المبادرات المتعلقة بالإبلاغ البيئي.

٤٤- وتتضمن المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية[٥٢] مبادئ إبلاغ يتعين على معدي التقارير اتباعها، كما أنها تحدد محتويات التقارير، وتقترح مؤشرات للإبلاغ، تشمل ٥٠ مؤشراً بيئياً واجتماعياً واقتصاديا رئيسياً، و٤٧ مؤشراً إضافياً. وتعتبر المؤشرات "الرئيسية" مهمة لمعظم المؤسسات وحيوية لمعظم أصحاب المصلحة.

٤٥- وقد أصابت مبادرة الإبلاغ العالمية بأن جعلت مداولاتها جامعة قدر الإمكان، كما أن أي طرف مهتم وملتزم بإمكانه الانضمام إلى عملية وضع المبادئ التوجيهية والمشاركة فيها. وعليه، يتعذر وضع حد لعدد المؤشرات. وقد تضمن كل جهاز من الأجهزة التقنية والإدارية التابعة للمبادرة ممثلين عن الأعمال التجارية والمجتمع المدني ومكاتب المحاسبة والعمال من مناطق مختلفة، وإن كان عدد قليل من البلدان النامية قد شارك فيها.

٤٦- ويثير عدد المؤشرات وتنوعها تساؤلات في مجتمع الأعمال التجارية تتعلق بتكلفة إصدار التقارير بما يتفق والمبادئ التوجيهية[٥٣]. وكانت نتيجة ذلك أن معظم "معدي التقارير بموجب المبادرة" يختارون استخدام

المؤشرات التي يشعرون بأنها متصلة أوثق اتصال بمؤسساتهم. كما أن عدداً من المؤشرات يتمثل في مجرد الكشف عن السياسات والممارسات. وبخلاف المشاكل البديهية التي تطرحها كثرة المؤشرات من حيث مدى اكتمال التقارير وإمكانية المقارنة بينها، فعدم وجود صلة واضحة بين جميع المؤشرات والتنمية المستدامة أو حتى الأداء يتيح للمؤسسات التي تستخدم المبادئ التوجيهية إصدار تقارير لا تتناول تأثيرها على المجتمع. كما أن هناك مؤسسات تحاجج بأنها تتعرض لخطر إمكانية الكشف عن معلومات حساسة ومسجلة الملكية عبر بعض المؤشرات. وتفيد المبادرة، رداً على هذه الانتقادات، بأن المبادئ التوجيهية لا تزال في طور النمو. وتتعلم المبادرة من تجاربها ومن تعليقات أصحاب المصلحة، ويجري الارتقاء بنهجها بوضع معايير قطاعية. وإلى اليوم، تضمّن ٢٩٠ منظمة تقاريرها إحالات إلى هذه المبادئ التوجيهية، ولكن ثمان فقط منها تعد تقاريرها "وفقاً" لها[٥٤]. وتشكل هذه الإحالات خطراً آخر يتمثل في إمكانية إقدام المؤسسات على الإيعاز إلى المستعملين بأنها تمتثل للمبادئ التوجيهية.

٤٧- والمبادرات الأخرى أقل من هذه المبادرة شمولا في نطاق تغطيتها، ولا تتصدى إلا لجانب معين من الإبلاغ الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يتولى مجلس الأعمال التجارية العالمي من أجل التنمية المستدامة، وهو منظمة تمثل مجتمع الأعمال التجارية الدولي، إدارة مشروع إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، وقد أدى هذا المشروع إلى إنشاء قاعدة للإبلاغ على شبكة الإنترنت، لإرشاد المؤسسات الأعضاء في تجميعها لتقارير التنمية المستدامة. ويمكن لمستعمل هذه القاعدة أن يجد إرشادات بشأن إعداد التقارير والرصد والقياس، فضلاً عن حصر للتقارير المتعلقة بأفضل الممارسات، بما في ذلك تقارير أساسية ثلاثية النطاق تتصل بالقضايا الأخلاقية والاجتماعية، والقضايا البيئية، وقضايا الصحة والسلامة. غير أن هذه الأداة لا توفر إطارا للإبلاغ. ولأن هذه المبادرة إنما تحيط المستعمل علماً بما يفعله عدد محدود من معدي التقارير بدلاً من فرض طريقة محددة لإعداد التقارير، فهي معرضة لأن يصدر من خلالها تنوع أكبر من التقارير نظراً لاختلاف معديها.

٤٨- أما مبادرة الأعمال التجارية في المجتمع المحلي، فهي منظمة غير ربحية يقع مقرها في المملكة المتحدة، ويبلغ عدد أعضائها ٨٠٠ مؤسسة منها ٧٥ مؤسسة مدرجة في مؤشر United Kingdom's FTSE 100[٥٦]. ويوصي مشروع الإبلاغ عن تأثير الشركات الذي أعدته هذه المنظمة بمجموعة مؤلفة من ٥٥ مؤشراً رئيسياً يمكن عن طريقها قياس تأثير أي مؤسسة على المجتمع. وقد بُذلت جهود لإدراج معلومات ذات أهمية نسبية. وتنقسم المؤشرات إلى مجموعات تتصل بالأسواق والبيئة وأماكن العمل والمجتمع المحلي وحقوق الإنسان. وتقترن هذه المؤشرات بإطار لقياس ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالمسؤولية والإفادة عنها. وتشدد المنظمة على أن منهجية الإبلاغ هذه تقدم صورة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها، ولكنها لا تتيح المقارنة ووضع القواعد المعيارية. وقد لقيت بعض مؤشراتها الرئيسية انتقاداً من بعض المؤسسات لعدم وجود صلة بينها وبين قطاعاتها المحددة، ولم يشارك في هذه المبادرة إلى الآن سوى عشرين مؤسسة يقع مقرها في المملكة المتحدة.

٤٩- وأما معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (AccountAbility) فهو منظمة يقع مقرها في المملكة المتحدة[٥٧]. ويضم أعضاؤه مؤسسات ومنظمات غير حكومية ومدارس تجارية ومقدمي خدمات. وهو يشجع أفضل الممارسات في

مجـــال المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية، ومراجعة الحسابات والإبلاغ، كما أنه يضع معايير وإجراءات اعتماد. فأما مؤشر AA1000، فهو أداة للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية، ومراجعة الحسابات والإبلاغ. وأما الإطار AA1000 Framework فقـــد أنشـــئ في عـــام ١٩٩٩ لـــتقديم إرشادات بشأن كيفية قيام المنظمات بتحسين مساءلتها وترسيخ الالتزام الفعلي لأصحاب المصلحة. وتشجَّع المؤسسات، من خلال التدريب والحوار، على تحديد أهداف ومقاصد، وقياس التقدم المحرز مقارنة بهذه الأهداف، ومراجعة الحسابات، والإبلاغ عن الأداء، ووضع آليات للإفادة من التجارب. وفي عام ٢٠٠٢، تم توســـيع نطاق الإطار AA1000 Framework الذي صار يعرف الآن باسم AA1000 Series، ليضم وحدات متخصصة مـــن أجل ممارسي المساءلة، ومن ذلك الوحدات المتعلقة بالتصديق. غير أن واضعي المعايير الموافق عليهم دوليا لم يعترفوا بعد بسلسلة AA1000 Series.

رابعاً – القضايا الرئيسية التي يواجهها معدو التقارير ومستخدموها

ألف– الغرض

٥٠- يمكن تقسيم معدي التقارير إلى فريقين. يضم الفريق الأول مستخدمي المبادئ التوجيهية الدولية المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (انظر أعلاه "المبادرات الدولية الرئيسية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات) لـــتحديد محتويات التقارير الاجتماعية أو التماس المساعدة من المراجعين المتخصصين أو المكاتب الاستشارية التي تركز على جعل التقارير أداة رصد وإدارة. ويضم الفريق الثاني أولئك الذين يعهدون بإعداد تقاريرهم إلى جهات استشارية خارجية متخصصة في التواصل بصفة رئيسية. ويتزايد عدد المؤسسات المقدمة لخدمات إعداد التقارير.

٥١- ويمكن أن تكون المنهجية المتبعة في إصدار التقارير الاجتماعية مؤشراً لمستوى التزام المؤسسات باللجوء إلى ممارسة الإبلاغ كأداة لتقييم وتعديل عملياتها التجارية، بغية تحسين تأثيرها على المجتمع. ومن المهم عندما يكون هـــدف المؤسسة تعديل تأثيرها البيئي والاجتماعي، أن تحلل الشركة تأثيرها الراهن وأن تحدد أهدافاً وتضع نظما إدارية تتضمن الرصد والإبلاغ، تماما كما تفعل ذلك من أجل الجوانب المالية لأعمالها التجارية. وينبغي ألا يكون تقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة الخارجيين هدفاً في حد ذاته، وأن يقتصر على التعبير عن العمليات التجارية التي تضطلع بها المؤسسة وعن نتائجها. ويتم في العديد من التقارير البيئية والاجتماعية حالياً وضع الصيغ الملائمة للحديث عن مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع وأهميتها لاستدامة عملياتها، ولكن القلة القليلة من هذه التقارير تفيد عن نظم الإدارة القائمة، أو التي ينبغي أن تكون قائمة، لدعم وتنفيذ هذا الهدف وتأثيرها على الأداء.

باء – إمكانية المقارنة بين التقارير

٥٢- لكـــل تقريـــر اجتماعي تصدره شركة من الشركات شكله وموضوعه، ويتوقف هذا على النهج الذي اخـــتارته المؤسسة المقدمة للتقرير ونظرتها لماهية أصحاب المصلحة فيها واحتياجاتهم. ويحاول العديد من التقارير تـــزويد كافـــة جماعـــات المصالح بكل المعلومات التي تطلبها في وثيقة واحدة. وهذا يؤدي إلى حجم كبير من

المعلومات المتنوعة، مما يجعل من الصعب الخروج منها بصورة واضحة لقيم المؤسسة والتزامها بهذه القيم وما يترتب على ذلك من تأثير على المجتمع. كما أن هذا يجعل من الصعب مقارنة أداء كل شركة بغيرها.

٥٣- ولبيان مدى التنوع في أشكال التقارير، قارنا ثلاثة أمثلة من أحدث التقارير الاجتماعية التي نشرتها شركتا نفط لديهما خبرة لسنوات طويلة في الإبلاغ البيئي ومصرف وصفته رابطة المحاسبين القانونيين بأنه صاحب أفضل تقرير عن الاستدامة. وقد كانت الاختلافات في أسماء التقارير المستعرضة نفسها مؤشرا على تنوع النهُج التي اتبعتها المؤسسات الثلاث تجاه الإبلاغ الاجتماعي. ويبرز عدد الصفحات الذي يتراوح فيما بين ٣٤ و١٠٢ صفحة الصعوبة البالغة التي تواجهها الشركات، في الاختيار ما بين الإبلاغ بطريقة شاملة، وإصدار تقرير بغرض قراءته بسرعة ويسر. وتستخدم المؤسسات الثلاث جميعها مؤشرات كمية للإفادة عن أدائها، ولكن بعضها يقرنها بشروح مسهبة، مما يحيط القارئ إحاطة متعمقة، وإن كان ذلك يضاعف من عدد الصفحات التي عليه أن يفرغ منها لتكوين فكرة عن أداء المؤسسة الإجمالي.

٥٤- والافتقار إلى إمكانية المقارنة بين التقارير يزيد من حاجة المستثمرين إلى أدوات معيارية، مثل هيئات التصنيف. وكمية المعلومات اللازمة لهذه الهيئات وكثرة الاستبيانات التي يتعين على المؤسسات ملؤها يجعلانها تكرس جزءاً متزايداً من مواردها لذلك.

جيم - وسائط الإبلاغ

٥٥- تصدر غالبية التقارير في صورة تقارير مستقلة ومنفصلة عن التقارير المالية السنوية. ويدل هذا على تشتت تفكير معدي التقارير بين مصالح المستثمرين ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين، وبين الأداء المالي والأداء البيئي والاجتماعي. كما أن توزيع التقارير الاجتماعية وجمهورها غير أكيدين. ويصدر العديد من معدي التقارير، في محاولة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصالح، تقاريرهم الاجتماعية على مواقع مؤسساتهم على شبكة الإنترنت في شكل ملفات محمولة (PDF)، بحيث يتمكن القراء من حفظ التقارير في شكلها الإلكتروني وطباعة نسخة منها. ولئن كان في هذه الطريقة استبعاد لأصحاب المصلحة غير المتصلين بشبكة الإنترنت، إلا أنها تزيد من فرص الاطلاع على التقارير مع الإبقاء على تكاليف التوزيع منخفضة. ويتزايد عدد المؤسسات التي تكتفي الآن بنشر المعلومات التي تتضمنها تقاريرها على صفحات الويب فقط. وتمتاز هذه الطريقة بتمكين المؤسسات من تحديث المعلومات المتصلة بأدائها بصورة فورية. ومن الناحية الأخرى، فهذه الطريقة تقلل من إمكانية مقارنة البيانات المقدمة، كما أنها لا تتيح التحقق بطريقة مهنية من كافة المعلومات المنشورة. ويرى القراء أن مواقع شبكة الإنترنت ربما تجعل الاطلاع على المعلومات أكثر صعوبة وإرباكا من التقارير، لا سيما حين يكون الموقع كبيراً ومكوناً من عدة مستويات. وتدعو رابطة شركات التأمين البريطانية في مبادئها التوجيهية المتعلقة بكشف البيانات المتعلقة بالاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية ٢٠٠٣[٥٨] إلى أن يتم الكشف عن البيانات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقية "في تقارير سنوية، لا أن يتم بصورة منفصلة كجزء من موجز للحسابات أو موقع شبكي مكرس للمسؤولية الاجتماعية". وترى الرابطة في ذلك مطلبا بسيطا لا يفرض على المؤسسات عبء غير ضروري.

دال – الأهمية النسبية

٥٦- ينبغي أن تكون التقارير التي تصدرها الشركات شاملة، كما ينبغي أن تضع في اعتبارها كافة الجوانب ذات الأهمية النسبية للعمليات التجارية. ويبدو أن العادة قد جرت على أن تركز تقارير الشركات على البارامترات القابلة للقياس الكمي التي تدرَج في البيانات المالية. ويستلزم الإبلاغ عن تأثير المؤسسات على المجتمع بارامترات نوعية مختلفة. وتؤثر هذه المشكلة بصفة رئيسية على الإبلاغ الاجتماعي، حيث إن عدداً من المنظمات، ومنها فريق الخبراء الحكومي الدولي، هو الذي وضع المؤشرات البيئية.

٥٧- وتتعقد مهمة وضع حد أدنى للأهمية النسبية بسبب تنوع المؤشرات النوعية التي يتعين وضعها في الاعتبار من أجل الإبلاغ الاجتماعي. كما أن تنوع جمهور المطلعين على هذه التقارير يؤدي إلى اختلاف في الطلب على المعلومات. وتذكر معظم المبادئ التوجيهية للإبلاغ أن الخطوة الأولى التي يجب أن تتخذها المؤسسة تجاه الكشف عن البيانات الاجتماعية هي تحديد ماهية أصحاب المصلحة فيها وإقامة حوار معهم بغية تحديد المعلومات التي يعتبرونها مهمة.

٥٨- وتؤدي الجهود التي تبذلها المؤسسات لتلبية جميع طلبات أصحاب المصلحة إلى نشر معلومات عشوائية، وبالتالي إلى عدم سهولة قراءة التقارير الاجتماعية. ويمكن أن يتحسن توفير الاحتياجات المحددة من المعلومات للجماهير المختلفة بواسطة قنوات اتصال أخرى. وينبغي ألا تتضمن التقارير سوى معلومات مهمة لمعظم أصحاب المصلحة أو لهم جميعاً. وليتسنى ذلك، فقد يتعين بحث تعريف الأهمية النسبية للتعبير عن شواغل المستثمرين البيئية والاجتماعية الجديدة، ولإدراج احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات. غير أنه من المهم النظر في مسألة سرية المعلومات. فكما هي الحال تماما بالنسبة لممارسات الإبلاغ المالي، ينبغي ألا يؤدي الإبلاغ الاجتماعي إلى الكشف عن معلومات قد تهدد موقف المؤسسة التنافسي.

هاء – التحقق

٥٩- لا بد من التحقق من الإبلاغ البيئي والاجتماعي لكي يحظى بالمصداقية. ويجب أن يتم ذلك كما يتم بالنسبة للمحاسبة المالية، حيث يتولى إجراءه مراجعو حسابات أكفاء ومستقلون لم يشاركوا في إعداد الحسابات. ونظراً لعدم وجود معايير مقبولة دوليا لتوفير ضمانات بشأن التقارير الاجتماعية، فإن طرائق التحقق تتحدد بحسب كل حالة. فهناك عدد قليل من المنظمات، مثل الاتحاد الأوروبي للمحاسبين القانونيين[٥٩]، ومبادرة الإبلاغ العالمية، ومعهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية، يحاول تقديم مبادئ توجيهية بشأن التحقق. وعلى الرغم من أن غالبية حالات التحقق يوقعها أحد مكاتب المحاسبة الكبرى، فلا تزال مراجعة نسبة كبيرة من التقارير تتم عن طريق هيئات إصدار الشهادات أو المكاتب الاستشارية أو التقنية.

٦٠- ويتزايد لجوء معدي التقارير إلى المحققين، التماساً للمصداقية. غير أن انعدام معايير مراجعة المعلومات غير المالية يشكل معوقا كبيرا أمام تلك الجهود. وتبين دراسة استقصائية جرت في عام ٢٠٠٢[٦٠] أن اختيار المحقق

يتوقف على الجمهور المتلقي للتقارير. فتختار المؤسسات التي تستهدف من تقاريرها أصحاب الأسهم اللجوء إلى مكاتب المحاسبة الكبيرة. وعندما يكون أصحاب المصلحة هم الجمهور المقصود، تفضل المؤسسات اللجوء إلى خدمات أحد الأخصائيين في الاستشارات البيئية والاجتماعية، أو المنظمات غير الحكومية و"المشاهير" في ميدان الاستدامة. ويتوقف الاختيار بين التأييد المقدم من المشاهير والتحقق من خلال المكاتب الاستشارية المتخصصة على استعداد المؤسسة لإعادة النظر في فعالية عملياتها الإدارية وتعلم كيفية تغييرها. أما المراجعون التقليديون، فيركزون على دقة البيانات وموثوقيتها، ويدرجون بنوداً لإبراء ذمتهم، ولعل ذلك بسبب مسؤوليتهم المهنية، ولكنهم لا يقدمون فرص التعلم نفسها التي تقدمها المكاتب الاستشارية المتخصصة. ومن ناحية أخرى، فإن منهجياتهم أكثر توحدا من تلك التي تتبعها المكاتب الاستشارية، كما أنهم يتمتعون بالمهارة في تقييم نظم الرقابة الداخلية.

٦١- ويحتاج المحققون إلى فهم العمليات التجارية فضلا عن القضايا البيئية والاجتماعية، كما أنهم يتمتعون باستقلال حقيقي ويتبعون نهجاً متيناً متسماً بالشفافية، يتيح للمؤسسة التعلم مع الحصول على مصداقية من مصادر خارجية. ولا بد من وجود مبادئ توجيهية لإجراءات التحقق التي يتعين على الخبراء الخارجيين اتباعها، ومبادئ توجيهية بشأن إعداد التقارير.

خامساً - استنتاجات

٦٢- لا بد من أن تكون لدى الحكومات وراسمي السياسات القدرة على تقييم تأثير المؤسسات على المجتمع، لكي تمنح لها تراخيص العمل، ولكي تضمن تحقيق مكاسب أكبر مما تتكبده من تكاليف. وتتمثل أول خطوة في هذا الصدد في تحديد المعلومات المطلوبة وضمان الحصول على هذه المعلومات بطريقة منتظمة ومتسقة. وقد استعرض هذا التقرير مختلف العوامل التي تدفع بالمؤسسات إلى زيادة إدراج الشواغل الاجتماعية في عملياتها التجارية، والإبلاغ عن أدائها الاجتماعي. ولهذه القوى جذور راسخة، ومن المتوقع أن تستمر. ولذلك، فقد بحث التقرير الوضع الراهن للإبلاغ الاجتماعي، فضلاً عن المبادرات الرئيسية التي اتخذها أصحاب المصلحة والمؤسسات لتحديد نموذج ملائم للإبلاغ. وإطار الإبلاغ المالي الراهن يضع في اعتباره أولًا الأحداث الاقتصادية التي تزيد أو تقلل من قيمة أصول المؤسسة وخصومها. وهو في هذا لا يضع في اعتباره أن قيمة أصول المؤسسة وخصومها تتأثر باطراد بعوامل متصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وعلى الرغم من وجود تحسن في ممارسة الإبلاغ الاجتماعي، لا تزال هناك قضايا رئيسية يتعين حلها، كالغرض من التقارير وإمكانية المقارنة بينها، وأهميتها النسبية، ووسائط الإبلاغ، والتحقق من البيانات المقدمة فيها. وقد بين هذا التقرير أن مبادرات أصحاب المصلحة والمؤسسات ليست هي التي تستطيع حل هذه القضايا، لينتهي الأمر بتوحيد الإبلاغ الاجتماعي.

٦٣- ولتحقيق إمكانية المقارنة والموثوقية في كشف البيانات الاجتماعية على الصعيد الدولي، لا بد من تكوين توافق في الآراء على نطاق العالم بشأن نماذج الإبلاغ الاجتماعي ومحتوياتها. ويبدو أن الأمر يتطلب المزيد من العمل لتحسين إمكانية المقارنة ومدى الفائدة العائدة من المعلومات المقدمة في التقارير الاجتماعية. وبصفة خاصة، قد يكون من المفيد التركيز على مناقشات أخرى بشأن المجالين التاليين:

- إن الجهود الحالية التي تبذلها الشركات لتلبية المطالب المتعددة بالحصول على معلومات تؤدي إلى زيادة في حجم المعلومات التي تقدمها المؤسسات، ومن ثم زيادة تكلفة الإبلاغ دون الوفاء بكامل احتياجات أصحاب المصلحة. فهل هناك حاجة إلى المزيد من الأعمال لتحديد أهم البنود النوعية القادرة على التعبير عن تأثير السياسات الاجتماعية التي تنتهجها المؤسسات؟

- وهل هناك حاجة إلى إسهامات إضافية بشأن نماذج الإبلاغ الاجتماعي، وبخاصة من حيث توحيد محتوياتها وتحسين إمكانية المقارنة بين المعلومات؟

إن كانت تلك هي الحال، فما هو الدور الذي يستطيع الفريق الحكومي الدولي الاضطلاع به في عملية حل هذه القضايا؟

ثبت المراجع

ActionAid. 2003. “Unlimited companies: The developmental impacts of an investment agreement at the WTO”. ActionAid, London, United Kingdom. Available at http://www. actionaid.org/resources/pdfs/embargoed.pdf

European Commission. 2001. “Promoting a European Framework for Corporate Social Responsibility”. Green Paper. Commission of the European Communities, Brussels. Available at http://europa.eu.int/comm/employment_social/news/2001/oct/socpolag/csr_ communication.pdf

Fédération des Experts Comptables Européens (FEE). 2002. “Discussion Paper Providing Assurance on Sustainability Reports”. FEE, Brussels.

Fox, T., Ward, H. and Howard, B. 2002. “Public sector roles in strengthening corporate social responsibility: A baseline study”. World Bank, Washington, D.C. Available at http://www.worldbank.org/privatesector/csr/doc/CSR_interior.pdf

Global Reporting Initiative (GRI). 2002. “Sustainability Reporting Guidelines”. GRI, Boston. Available at http://www.globalreporting.org/guidelines/2002.asp

Gray, R. 1999. “The Social Accounting Project and Accounting Organisations and Society”. Centre for Social and Environmental Accounting Research (CSEAR), Dundee, United Kingdom. Available at http://www.gla.ac.uk/departments/accounting/csear/ studentresources/index.html

Gray, R. 2000. “Current developments and trends in social and environmental auditing, reporting and attestation: A personal perspective”. Centre for Social and Environmental Accounting Research (CSEAR), Dundee, United Kingdom.

Gray R., Dey C., Owen D., Evans R. and Zadek S. 1997. “Struggling with the praxis of social accounting: Stakeholders, accountability, audits and procedures”. Centre for Social and Environmental Accounting Research (CSEAR), Dundee, United Kingdom.

International Labour Office (ILO). 2003. “Information note on corporate social responsibility and international labour standards”. ILO, Geneva, Switzerland.

International Labour Organization. 1998. “Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work”. International Labour Organization, Geneva. Available at http://www. ilo.org/public/english/standards/decl/declaration/text/index.htm

Kiernan, M. 2003. "Making SRI mainstream". Financial Times Fund Management (FTfm), 3 March 2003.

KPMG. 1997. "International Survey of Environmental Reporting 1996". EnTrust, the International Trust for Environmental Initiative, Malmö, Sweden.

KPMG. 1999. "International Survey of Environmental Reporting 1999". KPMG Environmental Consulting, De Meern, Netherlands.

KPMG. 2002. "International Survey of Corporate Sustainability Reporting 2002". KPMG Global Sustainability Services, De Meern, Netherlands.

Nally, D. 2000. "Reinventing corporate reporting". PricewaterhouseCoopers. Available at http://www.pwcglobal.com/extweb/pwcpublications.nsf/DocID/68C877A15D2BF05 08525692E00534393

OECD. 1999. "Corporate Responsibilities and the OECD Guidelines for MNEs". OECD, Paris. Available at http://www.oecd.org/EN/documents/0,,EN-documents-126-3-no-9-no-126,00.html

OECD. 1999. "OECD Principles of Corporate Governance". OECD, Paris. Available at http://www.oecd.org/EN/document/0,,EN-document-28-nodirectorate-no-15-8293-28,00.html

OECD. 2000. "The OECD Guidelines for Multinational Enterprises". Revisions 2000. OECD, Paris. Available at http://www.oecd.org/oecd/pages/home/displaygeneral/0,33 80,EN-documents-93-3-no-15--no,00.html

OECD. 2001. "Codes of Corporate Conduct: A Review of Their Contents". Working paper on international investment no. 2001/6.

OECD. 2001. "Making Codes of Corporate Conduct Work: Management Control Systems and Corporate Responsibility". OECD, Paris. Available at http://www. oecd.org/dataoecd/45/29/1922806.pdf

Pearce, J. 2002. "Some contemporary issues in social accounting and audit". In *Social and Environmental Accounting*, vol. 22, no.1, Centre for Social and Environmental Accounting Research, Glasgow, United Kingdom.

PriceWaterhouseCoopers. 2002. "2002 Sustainability Survey Report". Available at http://www.pwcglobal.com/Extweb/ncsurvres.nsf/docid/2567823C542ED55285256C86003921C4

Social Investment Fund Industry Research Program. 2001. “2001 report on socially responsible investing trend in the United States”. Social Investment Forum Foundation and Social Investment Forum. Available at http://www.socialinvest.org/areas/research/ trends/2001-Trends.htm

SustainAbility/International Finance Corporation/Ethos Institute. 2002. “Developing value: The business case for sustainability in emerging markets”. SustainAbility Ltd, London.

SustainAbility/UNEP. 2002. “Trust Us: The Global Reporters 2002 Survey of Corporate Sustainability Reporting”. SustainAbility Ltd, London.

SustainAbility/UNEP/Business Case. 2001. “Buried Treasure: Uncovering the Business Case for Corporate Sustainability”. SustainAbility Ltd, London.

United Nations Centre on Transnational Corporations (UNCTC). 1986. “The United Nations Code of Conduct on Transnational Corporations”. United Nations, New York.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 1999. “The Social Responsibility of Transnational Corporations”. United Nations, Geneva.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٢، "متطلبات الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات: تقرير فريق الخبراء الاستشاري المخصص المعني بعمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات"، الأمم المتحدة، جنيف. متاح على العنوان التالي: http://r0.unctad.org/isar/.

United Nations Department of Economic and Social Affairs. 1974. “The Impact of Multinational Corporations on Development and on International Relations”. United Nations, New York.

Utting, P. and Jenkins, R. 2002. “ Voluntary Approaches to Corporate Responsibility”. NGLS/UNRISD Development Dossier. UN Non-Governmental Liaison Service, Geneva.

Ward, H. 2003. “Legal Issues in Corporate Citizenship”. For Globalt Ansvar – Swedish Partnership for Global Responsibility by International Institute for Environment and Development, London.

Webley, S. and More, E. 2003. “Does Business Ethics Pay? Ethics and Financial Performance”. Institute of Business Ethics, London.

الحواشي

(١) تؤثـــر أكبر ٨٠٠ مؤسسة غير مالية في العالم على ٥٠ في المائة من الإنتاج العالمي. تقديرات المرصد السويسري للمالية. Swiss Observatoire de la Finance http://www.obsfin.ch.

(٢) ActionAid, "Unlimited companies", 2003.

(٣) http://www.doc.mmu.ac.uk/aric/eae/Sustainability/Older/Brundtland_Report.html.

(٤) http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/agenda21toc.htm.

(٥) UNEP/Sustainability/Business Case, "Buried Treasure: Uncovering the business case for corporate sustainability", 2001.

(٦) المرجع السابق.

(٧) لم تُنشر بعد هذه الدراسة الاستقصائية التي أجراها المجلس العالمي للأعمال التجارية بالنيابة عن اتفاق الأمم المتحدة العالمي في بداية عام ٢٠٠٣.

(٨) OECD, "Codes of Corporate Conduct: A Review of Their Contents", 2001. يظهـــر هـــذا الاستعراض لـ ٢٤٦ مدونة قواعد تنوعاً كبيراً في المحتويات وحجم التفاصيل الواردة في مدونات قواعد السلوك.

(٩) UNRISD, "Voluntary Approaches to Corporate Responsibility", 2002.

(١٠) OECD, "Making Codes of Corporate Conduct Work: Management Control Systems and Corporate Responsibility", 2001.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) جزء كبير من هذا الفصل مأخوذ عن تقرير المعهد الدولي للبيئة والتنمية الصادر في عام ٢٠٠٣ بعنوان "Legal Issues in Corporate Citizenship" (قضايا قانونية في مواطنة الشركات).

(١٣) أهم هذه الاتفاقيات هي اتفاقيات العمل التي أبرمتها منظمة العمل الدولية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقـــل الـــنفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

(١٤) http://www.oecd.org/EN/document/0,,EN-document-28-nodirectorate-no-11-37318-28,00.html.

(١٥) انظر القانون الرامي إلى تحسين الإنتاج المتسم بالمسؤولية الاجتماعية Loi visant à promouvoir la production socialement responsable. والقانون متاح على العنوان التالي: http://www.cass.be/cgi_loi/legislation.pl.

(١٦) http://www.dgcl.interieur.gouv.fr/bases_juridiques/bilan_social/accueil_bilan_social.html.

(١٧) http://www.bnb.be/BA/F/P1_00.htm.

(١٨) P. Scott, "Reporting all over the world", *Environmental Finance*, December 2000-January 2001, pp. 36-37.

(١٩) UK Department of Trade and Industry (DTI), "Modern Company Law: Final Report", 2001. Available at http://www.dti.gov.uk/cld/final_report/index.htm.

(٢٠) http://www.hmso.gov.uk/acts/acts1995/Ukpga_19950026_en_1.htm.

(٢١) من الأعمال الرئيسية الأخرى المتعلقة بإدارة الشركات تقريركادبوري عن الجوانب المالية لإدارة الشركات، وتقرير كينغ بشأن إدارة الشركات عن جنوب أفريقيا، ورابطة الكومنولث للمبادئ التوجيهية لإدارة الشركات.

(٢٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "مبادئ المنظمة لإدارة الشركات"، ١٩٩٩.

(٢٣) IPPR, "What's on the agenda? How UK directors contribute to social and environmental objectives", 2002. Available at http://www.ippr.org/publications/index.php?book=318.

(٢٤) http://www.combinet.net/governance/finalver/cacg.htm.

(٢٥) http://www.cliffedekker.co.za/literature/corpgov/index.htm.

(٢٦) http://www.shareholder.com/visitors/dynamicdoc/document.cfm?CompanyID=ASX&DocumentID=364&pa genum=1&keyword=Type%20keyword%20here.

(٢٧) http://www.nyse.com/pdfs/corp_recommendations_nyse.pdf.

(٢٨) "International Right To Know: Empowering Communities Through Corporate Transparency", AFL-CIO, Amnesty International USA, EarthRights International, Friends of the Earth, Global Exchange, Oxfam America, Sierra Club, Working Group on Community Right to Know, 2003. Available at http://www.irtk.org/irtkreport.pdf.

(٢٩) "Fostering Growth and Promoting a Responsible Market Economy: A G8 Declaration", 2003, Evian. Available at http://www.g7.utoronto.ca/summit/2003evian/growth.html.

(٣٠) http://www.publishwhatyoupay.org.

(٣١) Institute of Business Ethics, "Does Business Ethics Pay?", 2003.

(٣٢) http://www.domini.com/Social-Screening/Non-US-Operations/index.htm.

(٣٣) http://www.sustainability-indexes.com.

(٣٤) J. Fuller, "Banking on a good reputation", FTfm 21 July 2003, p. 6.

(٣٥) Social Investment Forum, "Report on socially responsible investing trend in the United States", 2001.

(٣٦) M. Kiernan, "Making SRI mainstream", 2003.

(٣٧) http://www.socialfunds.com/education/index.cgi.

(٣٨) http://www.foe.org/international/shareholder/index.html.

(٣٩) انظر http://www.socialfunds.com/news/print.cgi?sfArticleId=982.

(٤٠) Crédit Lyonnais, Credit Suisse First Boston, Westpac Banking Corporation, Rabobank and HVB.

(٤١) D. Sevastopulo, "Banks adopt 'Equator Principles", *Financial Times*, 4 June 2003.

(٤٢) R. Gray, "Current developments and trends in social and environmental auditing, reporting and attestation: A personal perspective", 2000.

(٤٣) KPMG, "International Survey of Environmental Reporting 1996", 1997.

(٤٤) KPMG, "International Survey of Corporate Sustainability Reporting", 2002.

(٤٥) SustainAbility/UNEP, "Trust Us: The Global Reporters 2002 Survey of Corporate Sustainability Reporting", 2002.

(٤٦) أجـــرت مؤسســـة ك.ب.م.غ.KPMG، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مؤسسة الاستدامة، ورابطة المحاسبين القانونيين، ومؤسسة برايسووترهاوس كوبرس PricewaterhouseCoopers، وغيرها عددا من التقييمات لتقارير اجتماعية. انظر ثبت المراجع.

(٤٧) SustainAbility/UNEP, "Trust Us: The Global Reporters 2002 Survey of Corporate Sustainability Reporting", 2002.

(٤٨) وفقـــا لدراســـة استقصائية أجرتها مؤسسة ك. ب. م. غ.KPMG، يجري تناول المواضيع الاجتماعية بـــالمعدلات التالـــية في تقارير أكبر ٢٥٠ شركة في العالم من أكثر ٥٠٠ شركة ثراء في العالم GFT250: إشراك المجتمع المحلي، ٩٧ في المائة؛ الصحة والسلامة، ٩١ في المائة؛ تكافؤ الفرص/تنوع القوى العاملة، ٨٨ في المائة؛ ارتياح الموظفين، ٦٧ في المائـــة؛ حقوق الإنسان، ٥٥ في المائة؛ العلاقات مع الموردين، ٣٩ في المائة؛ عمل الأطفال، ٣٦ في المائة؛ حرية تكوين الجمعيات، ٢٧ في المائة؛ الممارسات التجارية النزيهة/التنمية الدولية، ١٨ في المائة؛ الفساد، ١٥ في المائة.

(٤٩) KPMG, "International Survey of Corporate Sustainability Reporting", 2002.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) Investors Relations Society, http://www.ir-soc.org.uk.

(٥٢) http://www.globalreporting.org/.

(٥٣) يتضح بالمقارنة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى إلى إدراجها في سوق الأوراق المالية في ألمانـــيا يتعين عليها أن تنفق ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتقديم المعلومات المالية اللازمة، رغم أن معظمها مسجل أصلاً في الدفاتر. فإذا تعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تبدأ أيضا جمع معلومات غير مالية، فقد تصبح التكاليف باهظة، لا سيما بسبب عدم وجود منهجية متفق عليها إلى الآن ولأن الشركات لا تلقى عوناً في جمع مؤشراتها والإبلاغ عنها.

(٥٤) يجب على المنظمات التي ترغب في الإعلان عن أن تقاريرها تصدر بما يتفق والمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية لعام ٢٠٠٢ أن تستوفي الشروط الخمسة التالية:

١- الإبلاغ عن العناصر المنصوص عليها في الأفرع من ١ إلى ٣ من الجزء جيم.

٢- إدراج الرقم القياسي المتعلق بمحتويات مبادرة الإبلاغ العالمية كما هو مبين في الفرع ٤ من الجزء جيم.

٣- الاستجابة لكل مؤشر رئيسي مذكور في الفرع ٥ من الجزء جيم إما (أ) بالإبلاغ عن المؤشر، أو (ب) ببيان السبب في إلغاء أي مؤشر من هذه المؤشرات.

الحاشية رقم (٥٤) (تابع)

٤- ضمان اتساق التقرير مع المبادئ الواردة في الجزء باء من المبادئ التوجيهية.

٥- إدراج البـــيان التالي موقعاً من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة: "أعد هذا التقرير وفقا للمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية لعام ٢٠٠٢. وهو يقدم عرضا متوازنا ومعقولا لأداء منظمتنا الاقتصادي والبيئي والاجتماعي."

(٥٥) .http://www.wbcsd.ch/templates/TemplateWBCSD4/layout.asp?MenuID=1

(٥٦) .http://www2.bitc.org.uk/index.html

(٥٧) .http://www.accountability.org.uk/

(٥٨) .http://www.ivis.co.uk/pages/gdsc7_1.PDF

(٥٩) FEE, “Discussion Paper Providing Assurance on Sustainability Reports”, 2002. Available from http://www.fee.be/publications/main.htm.

(٦٠) Environmental Resources Management (ERM), “Corporate social reporting survey”, 2002. .http://www.erm.com/ERM/news.nsf/AllByID/8A88D6D0AA0451B880256C3900309CBD?OpenDocument

- - - - -